أركان الجيش ومدير الحركات و[أنا]. واستمرت الامدادات حتى توقّف القتال في فلسطين، حين لجأت بريطانيا الى فتح باب المفاوضات وتوسّط ملوك العرب وزعماؤهم بالامر»[٩].

وصول الحاج امين الى بغداد

اثر انتقال الحاج امين الحسيني من فلسطين الى لبنان، بدأت السلطات الفرنسية بمضايقته وشلّ حركته السياسية. وفي ضوء ما لمس المفتي من سياسات العراق القومية، وما تربطه من صلات مع رجالات الحركة القومية في العراق، بدأ المفتي يفكّر، جدياً، بالانتقال الى بغداد.

استذكر العقيد صلاح الدين الصباغ، في مذكراته، انه في سنة ١٩٣٩، «جاء عزالدين الشوّا يسألني انْ كان ثمّة ما يمنع قدوم المفتي الى العراق، اذا أُفلت من أيدي الفرنسيين في لبنان. فكان جوابي: معاذ الله ان يكون هناك مانع؛ فالعراق، بأسره، يرحّب بالمفتي، ولا يهمّه غضب الانكليز لذلك، أو رضاهم. على ان مراجعة وزير الدفاع طه الهاشمي أصوب، وان كنت واثقاً انه لن يردّ الطلب»[١٠].

دخل المفتي بغداد بتاريخ ١٥/١٠/١٩٣٩، بعد ان أطمئن، كل الاطمئنان، الى انها ستكون المقر المناسب لمزاولة نشاطه السياسي، مهما كان شكل هذا النشاط. وقد تولّد هذا الشعور اثر سلسلة الاتصالات التي قام بها قادة فلسطينيون سبقوه الى بغداد، وأبرزهم امين التميمي وأكرم زعيتر.

رحّب الجمهور العراقي، بمختلف هيئاته ومنظماته القومية والوطنية، ترحيباً حاراً بقدوم الحسيني. وأظهر الساسة العراقيون، بمن فيهم رئيس الوزراء آنذاك، نوري السعيد، ترحيبهم بالمفتي، «وخصّصت الحكومة له، بعد مصادقة البرلمان، مبلغاً قدره ١٨٠٠٠ دينار كمصاريف شخصية. غير ان ترحيب الساسة القابضين على دفّة الحكم في العراق كان أمراً اضطروا اليه، اضطراراً، مجاراة للرأي العام العراقي. والواقع، ان الحيرة والقلق استحوذا على نفوسهم لوصول المفتي، وما ينطوي عليه هذا الوصول من أعمال تؤثر على الامن والاستقرار، وخوفهم من انه سيصبح مصدر اضطراب سياسي»[١١]. وجدير بالذكر، في هذا السياق، ان الحكومة العراقية استأجرت داراً للمفتي في شارع الزهاوي، القريب من البلاط الملكي. وذكر المؤرخ العراقي، عبدالرزاق الحسني، «ان دار المفتي اصبحت مقراً للاتصالات الواسعة، حتى ان الذين كانوا يقصدون البلاط في الاعياد الرسمية والمناسبات المختلفة، من رجال الجيش والساسة وحملة الاقلام وكبار الموظفين على اختلاف ميولهم، كانوا يخرجون من البلاط ليقصدوا دار المفتي»[١٢].

أثار وجود المفتي، في العراق، حفيظة السلطات البريطانية. وسرعان ما تبدّى ذلك في اهتمام بعض أعضاء البرلمان البريطاني بمسألة وجود المفتي في بغداد. ففي جلسة مجلس العموم البريطاني، التي عقدت في ١/١٠/١٩٣٩، وجّه النائب ويليامز سؤالاً الى وزير الخارجية البريطانية، حول ما اذا كانت الحكومة العراقية قد أُعلمت بموقف الحكومة البريطانية تجاه المفتي؟ وهل أعطت ضماناً بعدم قيام المفتي بعمل عدائي ضد بريطانيا واليهود في العراق؟ فأجاب وزير الخارجية البريطانية، بتلر، بأن «الحكومة العراقية أعطت تأكيداً رسمياً بأنها سوف لن تسمح للمفتي، الحسيني، بالقيام بأي نشاط سياسي»[١٣].

وحول هذا، قال المفتي: «استقر رأينا على ان لا يتدخّل الفلسطينيون، خلال اقامتهم بالعراق، في الشؤون الحزبية، أو السياسية، المحلية، وان لا يتسببوا في أي حرج، أو ازعاج، للسلطات العراقية. و[جاء] هذا وفقاً للخطة التي التزمناها في كل قطر حللنا به من الاقطار العربية. حتى انني،